سياسات الأمازيغ والاندماج الوطني في ليبيا منذ عام 2011

خيري عمر *

ملخص: تسعى هذه الورقة للاقتراب من الأطروحات السياسية والثقافية لجماعة الأمازيغ في ليبيا، وانعكاسها على مسألة الاندماج الوطني، وخصوصًا ما يتعلق بسياساتهم تجاه المرحلة الانتقالية وعمليات بناء النظام السياسي، وهذه النقطة تلقى أهمية من وجهة أن انسحاب الأمازيغ ارتبط بعاملين، هما: زيادة الوعي الإثني بمطالبهم بصفتهم جماعة إثنية، وتزايد الانقسامات في الدولة. فاستمرار هذه الحالة سوف يعزّز الحلول الانعزالية، كالمطالبة بالحكم الذاتي أو الفيدرالية. وتحاول الورقة تناول الآثار المترتبة على مقاطعة الأمازيغ لعمليات بناء النظام السياسي، وخصوصًا الاستثناء السياسي، كما في حوار «الصخيرات» بالمغرب، أو الاستبعاد الاجتماعي الديني في حالة إثارة الاختلاف المذهبي، بوصفه أحد عوامل الصراع، ومدى إسهام ذلك في ظهور مشكلة في الاندماج الوطني وتراجع تكامل الدولة.

*جامعة صقاريا، تركيا

Amazigh Politics and National Integration in Libya since 2011

KHAIRY OMAR *

ABSTRACT *This paper addresses the political and cultural theses of the Amazigh community in Libya and its reflection on national integration, especially with regard to their policies towards the transitional period and building the political system. The Amazigh withdrawal was linked to two factors: increasing ethnic awareness of their demands, and increasing divisions in the state. The paper discusses the effects of the Amazigh boycott of the building the political system as in the "Skhirat" dialogue in Morocco or religious and social exclusion in the case of provoking sectarian difference, as one of the factors of the conflict and the extent to which this contributed to their problems.*

* Sakarya University, Turkey

رؤيـة تركيـة
2020-(9/1)
119 - 101

DOI: 10.36360 / 1560- 009- 001- 007

مقدمة

كشفت المراحل الانتقالية عن ظهور نماذج من المطالب الاجتماعية والسياسية، ارتبطت بالجماعات السكانية، وبخاصة تلك التي واجهت اضطهادًا تحت حكم معمر القذافي، ولذلك تتناول نظرة الأمازيغ إلى فكرة الحقوق اللغوية بوصفها منطلقًا للحقوق الدستورية، ومدى اقترابها من تجانس النظام الثقافي للدولة.

يذهب الأمازيغ إلى أن الوحدة الوطنية تتحقق بالاعتراف المتبادل ضمن دولة المواطنة والعدل والمساواة، ويستندون في مطالبهم إلى دورهم التاريخي في بناء ليبيا، واستمرار وضوح الهوية الأمازيغية. وما يشير إلى تزايد الوعي بالهوية انعقاد ثلاثة مؤتمرات منذ سبتمبر 2011، بشكل يعكس الرغبة في ترسيم الهوية الأمازيغية في الدستور، والخروج من عصر الاضطهاد في النظام السابق، بوصف ذلك حقًّا إنسانيًّا لكل السكان، وأنّه يعكس تنوع مصادر الهوية الليبية.

وخلال هذه الفترة، شكلت الحقوق اللغوية المحور المركزي لمطالب الأمازيغ، حيث رأوا أن الوضع الدستوري للغة الأمازيغية يعد من المكونات الأساسية للدولة، فهو لا يخضع للتصويت، ورغم انحسار الاختلاف حول كيفية تنظيمه في الدستور تراجعت المشاركة السياسية للأمازيغ، حيث ثارت مطالب أخرى تتعلق بنظام الحكم وطبيعة النظام المحلي.

وخلافًا لجماعتي الطوارق والتبو ظلّ الأمازيغ متمسكين بمبدأ التوافق حول إقرار المواد الدستورية الخاصة بالمكونات الثقافية، أمّا الطوارق والتبو فقد ذهبوا للمشاركة في انتخابات الهيئة التأسيسية ومجلس النواب على أساس القبول بمبدأ التصويت وفق الأقلية والأغلبية، وفي هذا السياق تتناول الورقة أثر اختلاف سياسات الجماعات الإثنية في الوضع السياسي لجماعة الأمازيغ ومدى اندماجهم في الدولة.

وهناك إشكالية أخرى تتمثل في أن ظهور مطالب الأمازيغ في ظل التواء الدولة ما بين الانقسامات الاجتماعية والسياسية يشكل تحدّيًا أمام الاندماج الوطني، وهذا ما يرتبط بتعقيدات تعريف الحقوق الإثنية، ومدى تحقيقها للمواطنة وتكافؤ الفرص، وهذا ما يُحدِث نوعًا من القلق في النظام السياسي، وبخاصة في ظل تزايد مطالب الأقليات، وضعف فرص الانتقال السياسي، وتزايد الانقسامات المؤسسية.

أوّلًا: الإطار الاجتماعي لأمازيغ ليبيا

تتسم القبائل في ليبيا بتماسك الهويات الجماعية، ورغم اتساع المدن أدّت الهوية القبلية دورًا قويًّا، وبخاصة في الشرق. كما كان التمركز حول العرقية الثقافية واضحًا في مجتمعات الأمازيغ والطوارق والتبو.[1] ويتكون المجتمع في ليبيا من أربع فئات لغوية كبرى، هي: العربية والأمازيغية والتباوية، إضافة إلى فئات لغوية أصغر تتمثل في الهوسا والفولاني، وفيما يخص الأمازيغ، تبدو أهمية تناول التطورات التنظيمية المصاحبة لثورة فبراير/ شباط 2011.

مجتمع الأمازيغ

هناك تقديرات بأن الناطقين بالأمازيغية يشكلون حوالي 5-10٪ من سكان ليبيا، ويقيم غالبيتهم في جبل نفوسة وزوارة وغدامس، إضافة إلى الطوارق والأواجلة ويتكلمون العربية، إضافة إلى الأمازيغية، أما أمازيغ جبل نفوسة فيُعَدَّون الأكثر تمسكًا باللغة والثقافة الأمازيغية، وقد يكون سبب ذلك قربهم الجغرافي من الجزائر، أما الأواجلة فيَعدُّون أنفسهم مستعربين أكثر من سكان جبل نفوسة.[2]

ولا تمثّل هذه النسب سوى نسب صغيرة من التعداد السكاني العام في ليبيا، وتُعَدّ مناطق الناطقين بالأمازيغية من أكثر المناطق استقرارًا على امتداد التاريخ الليبي، غير أنه في مرحلة الاستعمار الإيطالي هُجِّر الأمازيغ من مناطق وجودهم التقليدية إلى المدن الرئيسة كطرابلس، بنغازي، وسبها.

وبينما لم يشر دستور المملكة الليبية 1951 إلى لغة الأمازيغ والتبو، إلا أن تضمينها في الإعلان الدستوري مهّد لتحديد مكانتها في الدولة، حيث يمكن تضمين نوعية وطبيعة

الحقوق اللغوية، التي تتمثل في الحق في استعمالها أمام القضاء، وحق الأمازيغ والتبو في الحصول على مترجمين في أثناء المحاكمات أو التحقيق.

ويمكن رصد أهم المشكلات التي تعرض لها الأمازيغ في عهد القذافي، التي تتحدد في أن النظام الليبي جعل اللغة الرسمية والوحيدة هي اللغة العربية من منطلق قومي، ومنع تداول أي لغة أخرى، وهذا يعني عدم الاعتراف بالأمازيغية بمكوناتها المختلفة: التاريخية والجغرافية والأنثروبيولوجية، وأنه لا تحمل أيّ وثيقة رسمية مهما كان نوعها، أو أيّ كتاب مدرسي أو تخصصي في جميع المؤسسات التعليمية- أيّ إشارة أو دلالة إلى أمازيغية ليبيا، حيث سُنّ قانون منع المسميات الشخصية الأمازيغية، وحرمان الأطفال حاملي الأسماء الأمازيغية من حقوقهم المدنية، وحرمانهم من حق التعليم والالتحاق بالمدرسة، وحق الحصول على أي أوراق ثبوتية إلا بشرط تغيير اسمهم الأمازيغي إلى اسم عربي، ودفع غرامات مالية باهظة.[3]

الثقافة الشعبية والسياسية

تُعَدّ الأمازيغية أحد مكونات الثقافة الأصلية في ليبيا، وتعمل إلى جانب الثقافات الأخرى التي تعكس روابط تاريخية واجتماعية وحضارية، وبشكل عام، تنظر الحركة الثقافية الأمازيغية إلى أن بلدان شمال إفريقيا ذات ثقافة تجمعها وحدة واحدة، وهي تقسم السكان إلى مجموعتين: مجموعة حافظت على اللغة القديمة، ومجموعة اكتسبت لغة أخرى، ولذلك يقوم موقف الأمازيغ على أن الجذور الثقافية في ليبيا ترجع إلى الأمازيغية.[4]

وبمرور الوقت، تشكلت ثقافة سياسية تقوم على التعايش المشترك، حتى جاء القذافي بأفكار القومية العربية والجماهيرية، بشكل دفع الأمازيغ إلى العودة للبحث في الجذور الثقافية، وهذا ما أدّى إلى ظهور بعض الشخصيات الأمازيغية المتطرفة، وهو ردّة فعل على الطرح الأيدولوجي السياسي.[5]

و في ظل حكم معمر القذافي تعرض الأمازيغ في ليبيا للإقصاء المنهجي من الحياة السياسية تحت مشروع التحوّل إلى الجماهيرية المُنبثقة من ثورة 1969، التي قامت على فكرة الوحدة والتساوي بين مكونات الدولة والانضواء تحت الهوية العربية وإنكار الهويات الفرعية. وحظرت القوانين على الأمازيغ إعلان هويتهم، والحديث عن الخصائص المخالفة للاشتراكية والقومية العربية.[6]

وقد تمحورت ثقافة الأمازيغ الشعبية حول شعارات إثنية، فأحيانًا ترفع شعارات، مثل شعار: «أنا أمازيغي بدون دولة» بوصفه صيغة للتعبير عن الظلم والتهميش الذي لاقاه الأمازيغ خلال عقود مضت، حيث يرون أنه لا توجد دولة تحميهم من الطغيان، وهو فيما يبدو تفسير يرى أن الأمازيغ يبحثون عن دولة تجمع شتات الأمازيغ في شمال إفريقيا، وهو ما ينعكس في بروز مطالب تبدأ بالحكم الذاتي أو حق تقرير المصير. إذن هي حالة تقع بين

مطالب الاندماج الوطني وبين الانفصال، فالحدّ الأقصى يتعلق بالبحث عن دولة لا عن صيغة للتعايش الاجتماعي والسياسي، وهنا تبدو أهمية النظر في المطالب السياسية للأمازيغ، وبخاصة تلك التي تتعلق بالمشاركة السياسية والوضع الثقافي.

ولعل المسألة الأساسية هنا، تتعلق بكيفية معالجة مطالب الأمازيغ، والبحث في أسباب انتقالها من الاجتماع إلى السياسة، فثمة جدل بأن الديمقراطية التعددية تعدّ مظلة كافية للتعبير عن تطلعاتهم بوصفهم أحد المكونات الاجتماعية.[7]

وعلى الرغم من أن الإسلام يشكّل القاسم المشترك بين مكونات الشعب الليبي، ظلت المسألة الإثنية تمثّل معضلة في إدارة الاختلاف فيما بين الجماعات السكانية،[8] حيث يتسم الخطاب السياسي للأمازيغ بدرجة كبيرة من الوعي الإثني، وذلك عندما يتبنى مطالب الحقوق السياسية والتهميش والاستبعاد.

وفي وقت مبكر بعد ثورة فبراير 2011، بدأ الأمازيغ في بلورة مطالبهم السياسية، إذ أعلنوا عن هويتهم في سبتمبر 2011، في أثناء انعقاد «المؤتمر الأمازيغي الليبي الأول» في طرابلس، حيث رُفِع العلم الأمازيغي، فيما تولّت قوات أمازيغية حماية الاجتماع.

وقد ظهرت الجوانب الثقافية خلال انعقاد المؤتمر، حيث برزت شعارات توضّح اتجاهات التفكير الأمازيغي، كشعار «الثقافة الأمازيغية حقّ لنا»، و«شعب ليبيا يتنسم عبق الحرية»... فيما تُلِيَ في بداية المؤتمر النشيد الوطني الليبي باللغتين العربية ثم الأمازيغية. وقد تعكس هذه المواقف تطلعات الأمازيغ لتوطيد مكانتهم في الدولة، لكنها من جهة أخرى قد تعكس جوانب التنوع في المجتمع، حيث تطرح خطابًا للتعايش اللغوي، ووجود رغبة مشتركة في إعادة بناء الدولة على قواعد مشتركة تتسع لكل المكونات.[9]

الأطر المؤسسية للأمازيغ

أُسِّس المؤتمر الليبي للأمازيغية في 17 سبتمبر 2000، بوصفه حركة سياسية تجمع بين النشاط السياسي والنشاط المدني. ويعرّف المؤتمر الليبي للأمازيغية نفسه بأنّه منبر للنضال الأمازيغي الوطني ضمن باقي منابر العمل النضالي الأمازيغي والوطني، وقد بلور مطالبه في التضمين الدستوري والرسمي للمكون الحضاري الأمازيغي في الهوية والثقافة الوطنية الليبية.

وشكلت انتفاضة 2011 مرحلة جديدة لأمازيغ ليبيا، حيث اضطلع «المجلس الأمازيغي الليبي» بالتنسيق بين مختلف الميليشيات، وإنشاء هيئة للربط بين المجالس المحلية في مدن الجبل بوصفه جزءًا من «المجلس الوطني الانتقالي» من أجل التعبئة ضد النظام في بعض مدن الجبل، مثل نالوت وجادو ويفرن.[10]

وفي 26 سبتمبر 2011، غُيِّر اسم المجلس الوطني الأمازيغي إلى المؤتمر الوطني الليبي الأمازيغي، لكونه أول تعبير ملموس عن هوية سياسية أمازيغية في تاريخ ليبيا، ثم غُيِّر اسمه لاحقًا، ليصبح المجلس الأعلى لأمازيغ ليبيا، وأُجرِيت انتخاباته الداخلية في أكتوبر 2015.[11]

كما طُرِحت سلسلة من المبادرات غلب عليها الطابع الثقافي والاجتماعي، إذ أعاد محمد مادي فتح بوابة «تاولت (Tawalt)» الإلكترونية، كما ظهرت جمعيات ومواقع إخبارية ومحطات إذاعية وقنوات تلفزيونية؛ لتعزيز الانتماء بين الأمازيغ.[12]

ثانيًا: الحقوق الدستورية والثقافية

تتماثل توجهات الأمازيغ حول سياسات الحقوق الثقافية مع مطالب الجماعات الإثنية في النظم السياسية المختلفة، وقد تمكنت النظم الديمقراطية من تسوية المسألة الإثنية، حيث تتقارب فرص كل المواطنين في الحصول على حقوق متساوية، غير أن انحسار سيطرة الدولة يشكل تحديًا للتعامل مع هذه المطالب. وتمثل حالة ما بعد القذافي فرصة ملائمة لتناول سياسات الأمازيغ تجاه الاندماج الوطني، وذلك من جهة تصوراتهم حول سكان ليبيا والحقوق السياسية.

وبشكل عام، يذهب الأمازيغ لتأكيد أهمية الدولة المدنية الديمقراطية، بوصفها أساسًا للتعايش بين الجماعات الإثنية المختلفة، وعلى هذا الأساس كانت نظرتهم للدولة الوطنية والحقوق الدستورية.[13]

الدولة الوطنية

يذهب الأمازيغ إلى أن الوحدة الوطنية تتحقق بالاعتراف المتبادل ضمن قواعد تقوم على المواطنة والعدل والمساواة، ويستندون في مطالبهم إلى دورهم التاريخي في بناء ليبيا واستمرار وضوح الهوية الأمازيغية، وهذا يشير إلى تزايد الوعي بالهوية، التي يتمثل في الاهتمام بعقد المناقشات في وقت مبكر بعد سقوط نظام القذافي، حيث بدأوا في عقد المؤتمرات منذ سبتمبر2011، وبشكل كشف عن الرغبة في ترسيم الهوية الأمازيغية في الدستور؛ ليعكس تنوع مصادر الهوية الليبية.[14]

ورغم وضوح التوجه الإثني لدي الأمازيغ بدت محاولات لخلق إطار وطني يسمح بتوسيع الإطار المشترك بين الجماعات الإثنية، من خلال تقريب المواقف السياسية، حيث تعمل بعض المؤسسات المحلية على تجميع مصالح الجماعات الإثنية، ومنها مساعي المجلس المحلي والمجلس العسكري لمصراتة، وبعض مؤسسات المجتمع المدني، بدعوة الطوارق والأمازيغ والتبو للإسهام في إطار وطني، ولعل الإسهام الذي تقدمه هذه الملتقيات تكمن في تقريب وجهات النظر حول تعريف المشكلات الإثنية والاقتراب من المصالحة الوطنية.[15]

ولأجل مناقشة الوضع الدستوري لأمازيغ ليبيا، انعقد في طرابلس «ملتقى الاستحقاق الدستوري لأمازيغ ليبيا» في 12 يناير 2013 بقاعة الاجتماعات بفندق «ريكسوس» (طرابلس) بحضور رئيس المؤتمر الوطني العام، وعدد من أعضاء المؤتمر والحكومة الانتقالية، وعدد من رؤساء المجالس المحلية ورؤساء الأحزاب وأعضاء منظمات ومؤسسات المجتمع المدني، وحشد كبير من الأهالي والحرائر من العرب والأمازيغ والطوارق والتبو في مختلف مناطق ليبيا، ورؤساء البعثات السياسية والقنصلية في ليبيا، وشهد هذا الملتقى تأسيس المجلس الأعلى لأمازيغ ليبيا،[16] واقترح الملتقى عددًا من الآليات التي تعكس جوانب السياسات اللغوية، وهي:[17]

> **"يذهب الأمازيغ إلى أن الوحدة الوطنية تتحقق بالاعتراف المتبادل ضمن قواعد تقوم على المواطنة والعدل والمساواة، ويستندون في مطالبهم إلى دورهم التاريخي في بناء ليبيا واستمرار وضوح الهوية الأمازيغية"**

- يكون الترسيم مرحليًّا خلال فترة قد تتجاوز أو لا تتجاوز خمس عشرة سنة؛ بدءًا بالمجتمعات المحلية الأمازيغية والتباوية.
- إنشاء مركز للتخطيط اللغوي لكل من اللغة التباوية والأمازيغية، ويكون تحت الإشراف المباشر لرئيس الوزراء أو رئيس البلاد.
- تدريس اللغات الأمازيغية والتباوية مرحليًّا خلال فترة لا تتجاوز خمس عشرة سنة في المناطق الناطقة بالأمازيغية، إضافة إلى العاصمة السياسية والاقتصادية طرابلس وبنغازي، باعتبارهما عاصمتين للأمازيغ أيضًا إلى أن تتمّ معايرة هاتين اللغتين من خلال مراكز التخطيط اللغوي؛ لتصبح ملزمة التدريس في كل أرجاء ليبيا، ولكل المستويات التعليمية، باعتبارهما من اللغات الوطنية.
- فتح أقسام في الجامعات الليبية، وتقديم منح لدراسة اللغات والثقافات الأمازيغية والتباوية، وإنشاء وتمويل مراكز بحثية مهمتها اللغات والثقافات في ليبيا، والاستعانة بالخبرات الدولية في ذلك.
- كتابة كل الشعارات واللوحات والوثائق الرسمية باللغات العربية والأمازيغية والتباوية، ومن الأمثلة على ذلك: العملة، وشعارات الحكومة والوزارات والهيئات والمؤسسات الرسمية وغير الرسمية العامة والخاصة، وكذا كتابة مستندات السفر والهوية، واللوحات على الطرق العامة.
- النص في الدستور على حق التبو والأمازيغ ممن لا يفهمون العربية في الحصول على مترجم ومفسر في المحاكم.
- يكون من شروط الحصول على وظيفة في المجتمعات المحلية الأمازيغية والتباوية إجادة اللغة الأمازيغية في مناطق المجتمعات الأمازيغية، وإجادة التباوية في مناطق المجتمعات التباوية.

ويضع المطالبون بالتعدد اللغوي تصورًا للإطار الدستوري يقوم على التنوع، وتذهب إلى أن أولويات الدستور الدائم تكون في ترسيم اللغات العربية والأمازيغية والتباوية على قدم المساواة من دون أي تمييز، وهذا يشير إلى قبول التعايش ضمن الدولة الوطنية، وهو ما يتلاقى مع عدم تشكيلهم حركات انفصالية، والاكتفاء بتوسيع مفهوم الحقوق السياسية والاجتماعية.[18]

فمع بدء المرحلة الانتقالية في أول سبتمبر 2011، أعلن كثير من الثوار الأمازيغ استعدادهم للتعاون الكامل مع الحكومة المؤقتة على أساس وحدة ليبيا، والاعتراف بالخصوصية الثقافية، غير أن الإعلان الدستوري المؤقت، لم يشر بشكل واضح إلى اللغة الأمازيغية.[19]

الحقوق اللغوية

وبعد ثورة فبراير 2011 شكلت الحقوق اللغوية المحور المركزي لمطالب الأمازيغ، حيث رأوا أن الوضع الدستوري للغة الأمازيغية حق أساسي لا يخضع لمعايير الأقلية والأغلبية، ورغم انحسار الاختلاف حول هذا الحق، عَدّ مؤتمر الأمازيغ الأول أن عدم تضمين اللغة في الدستور يفقد المؤسسات شرعيتها السياسية.

وقد شكلت المسائل الثقافية حيزًا مهمًّا في جدول أعمال المؤسسات الأمازيغية، وخصوصًا ما يتعلق بالمطالبة بالاعتراف الرسمي باللغة الأمازيغية بوصفها لغة وطنية إلى جانب العربية، وتخصيص حصة للأمازيغ في الأجهزة الانتقالية والهيئات المنتخبة:[20]

1. الاعتراف باللغة الأمازيغية لغة وطنية ورسمية، إلى جانب اللغة العربية، ودعمها في المؤسسات التعليمية، ووسائل الإعلام، والتداول العام.

2. الإلغاء الفوري لكلّ التشريعات والممارسات الجائرة ضد الأمازيغ وحقوقهم، وما ترتب عنها، كفقد الأراضي، وتقييد استخدام اللغة الأمازيغية، وعرقلة الحقوق المدنية والإدارية الجهوية، وتقييد حق ممارسة الشعائر الدينية المذهبية، ومنع المسميات الأمازيغية، وحظر تأسيس الجمعيات والتظاهرات الثقافية والحقوقية الأمازيغية، وتشويه التاريخ الليبي، وطمس المعالم الحضارية الثقافية والجغرافية.

3. وقف انتهاك حقوق مناضلي وباحثي الأمازيغية، ورد الاعتبار إلى المتضررين.

الأمازيغ وثورة فبراير

برز دور أمازيغ جبل نفوسة في الصراع ضد القذافي في عام 2011، وهي المنطقة الثالثة تاريخيًّا من حيث حجم السكان المستقرين بعد كل من طرابلس وبنغازي، وكان دورهم أساسيًّا في التقريب بين السكان الأمازيغ في مدينة زوارة الساحلية وفي واحتي السوكنة وأوجيلا وكاباو، بوصف ذلك خطوة لخلق وعي مشترك تجاه المرحلة الانتقالية، وترتيبات النظام السياسي.[21]

وبعد إسقاط القذافي بدأ الأمازيغ في الإعلان عن رموزهم الثقافية، كالاحتفال برأس السنة الأمازيغية، في 13 يناير، والمطالبة بجعله عطلة في المدن الأمازيغية، فيما قررت المجالس المحلية للمناطق التي يسكنها الأمازيغ "جنوب، وجنوب غرب ليبيا" جعل هذا اليوم عطلة رسمية

> **يعكس البيان الأول للمؤتمر الليبي الأمازيغي بداية تحول في الحراك الأمازيغي حيث تصدى لقضية التهميش واعتبر أن زمن إقصاء الأمازيغ انتهى وأن ليبيا يجب أن تعترف بالحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية للأمازيغ**

في 10 مناطق، هي: "زوارة، وقاهرة سبها، ووادي الآجال، وجادو، ونالوت، ويفرن، وكاباو، والقلعة، والرحيبات، وأوباري"، حيث نص قرار تلك المجالس على "اعتبار اليوم الأول من السنة الأمازيغية الموافق للثالث عشر من شهر يناير عطلة رسمية في مناطق هذه المجالس". وطالب القرار المؤتمر الوطني العام أعلى سلطة تشريعية في البلد بـ"اعتماد هذه المناسبة ضمن جدول العطلات الوطنية الرسمية"، وتقوم فكرة الاعتراف الرسمي بالبعد الأمازيغي لليبيا بأنّه بعد أصيل، وأن الأمازيغية ملك للجميع، وتراث مشترك بين أبناء البلد.

ويعكس البيان الأول للمؤتمر الليبي الأمازيغي بداية تحول في الحراك الأمازيغي، حيث تصدى لقضية التهميش، واعتبر أن زمن إقصاء الأمازيغ انتهى، وأن ليبيا يجب أن تعترف بالحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية للأمازيغ، ويجب أن تُؤسَّس على مبادئ المواطنة والشراكة المواطنة العادلة، بدون أي تمييز بين المواطنين على أساس الأصل الإثني، أو الجنس، أو اللغة، أو الدين.[22]

ثالثًا: الأمازيغ في الفترة الانتقالية

يُعَدّ نوري أبو سهمين أول أمازيغي يتولى مسؤولية سياسية عليا في ليبيا، بعد انتخابه رئيسًا للمؤتمر الوطني العام، حيث حصل على 96 صوتًا من اصل 184، وكان أبو سهمين حجر الزاوية في إدارة الأزمة السياسية الحالية، فقد حافظ على «المؤتمر الوطني» بوصفه هيئة تشريعية رغم التحديات التي واجهته منذ يوليو 2013، ولم يحاول فرض الهوية الأمازيغية على ليبيا،، لكنه شدّد على ضرورة التعامل مع اللغة الأمازيغية، بوصفها مكوّنًا ثقافيًّا للوطن، كالمكونات الأخرى؛ الطوارق والتبو.[23]

الأمازيغ والانتقال السياسي

ومن خلال الاطلاع على عينة من بيانات المؤتمر الأمازيغي يتضح أن رؤيته للانتقال السياسي تتركز في تقييم انفتاح الدولة على جماعة الأمازيغ وقبولها ضمن الأطر الرسمية، وخلص في تقديره السياسي لثورة فبراير بأنها لا تزال تمثّل امتدادًا لنظام القذافي، وأن المؤسسات الجديدة هي مجرد استنساخ للمؤسسات القديمة، باعتبارها سياسات عنصرية تفتح المجال لطرح خيارات عديدة تنقص من الوحدة الوطنية.[24]

ورغم أن سقوط نظام القذافي شكّل فرصة للأقليات الأمازيغية كي تطالب بالحصول على حقوقها، ومباشرة بعد تبني دستور مؤقت في أغسطس 2011 عقدت فعاليات أمازيغية يوم 26 سبتمبر 2011 مؤتمرًا في طرابلس شهد تأسيس تنظيم يدافع عن الأمازيغ بليبيا: «المؤتمر الليبي للأمازيغ». وخرج المؤتمر ببيان يبرز موقفه من الإعلان الدستوري الذي عدّه الأمازيغ عنصريًّا؛ لكونه لا يعترف بالتعدد الثقافي واللغوي والاجتماعي في البلد، ولأنه جعل من اللغة العربية لغة رسمية من دون الإشارة إلى اللغة الأمازيغية، وعدّت وثيقة الدستور الجديدة

عمومًا دون مستوى تطلعات الأقلية الأمازيغية، حيث لا يمهد الطريق لبناء مجتمع ديمقراطي متعدّد وعادِل، وأنّه ضد حقوق الإنسان والمواثيق الدولية.[25]

فثمة تركيز على التهميش في الخطاب السياسي الأمازيغي، ويشيرون بشكل خاص إلى فترة القذافي بأنّها فترة شاهدة على الظلم الاجتماعي، والاستبعاد من المشاركة في شؤون الدولة، وهذه المسألة تتطلب نوعًا من النظر في حقيقة التهميش، فمن المعروف أن النظام الليبي السابق قام على أساس أفكار سلطوية ترتّب عليها نظام حكم فردي يعتمد على الموالين المحليين، ومن ثَمّ، شكلت سياسة التهميش والاستبعاد أساس سياسة النظام تجاه المعارضين والأقليات، وحرّمها من حق التعبير.[26]

ويتمثّل التحدي في كيفية توفير مساحات مشتركة للتلاقي بين لغة الخطاب السياسي بين الدولة والأمازيغ، فرغم مشاركة السلطات الانتقالية وتفهمها لمطالب الأمازيغ، ظل الخطاب التقليدي منتشرًا في منتديات الأمازيغ والعديد من المقالات المنشورة، ورغم وجود اتجاه عام لدى الدولة بقبول (دسترة) اللغة الأمازيغية، إلا أنّ الأمازيغ ذهبوا يؤكدون مطالبهم في كثير من المنتديات الثقافية والسياسية، وخلال فترة ما بعد الثورة ظهر نوع من الخطاب السياسي الذي يتبنّى خيارات حدية، بحيث يرى أن إقرار الحقوق الثقافية للأمازيغ يكون مقابل الاندماج في الدولة، فكثير من المقالات كشف عن القلق من تبنّي الخطاب القومي، واعتبار اللغة العربية لغة رسمية دون غيرها من اللغات «الأصلية»، وهذا يكون مقدمة للمطالبة بحق تقرير المصير.[27]

وقد لجأ «ثوار الأمازيغ» إلى استخدام وسائل للضغط على السلطة الانتقالية، وبجانب الهجوم على المؤتمر الوطني، بدأت اعتصامات بمجمع مليتة للنفط والغاز، واستمر هذا الاعتصام لمدة أسبوعين، وهو ما أدّى إلى توقف صادرات الغاز والنفط، ولم ينته إلا بطلب من المجلس الأعلى لأمازيغ ليبيا، الذي جاء على خلفية أحداث طرابلس (15 نوفمبر 2013)، ولم يكن اعتصام «مجمع مليتة للغاز» الوسيلة الوحيدة للضغط على المؤتمر الوطني، حيث كانت هناك محاولات عديدة للأمازيغ، من خلال الملتقيات والتظاهر والاعتصام بالمدن الأمازيغية، وهي محاولات كانت ضعيفة التأثير في القرار السياسي في ليبيا.

وقد أصدر المؤتمر الليبي الأمازيغي بيانًا حول الحوار الوطني والوضع السياسي الذي تمرّ به البلاد- أشار فيه إلى التزامه بالمسؤولية الوطنية، وإحساسه بالوضع الخطير الذي تعيشه وتمر به البلاد، والأخطار المهددة لسلامة واستقرار ووحدة الوطن، كما طالب المؤتمر ببدء حوار وطني أمازيغي- أمازيغي لمناقشة مسألة "الحق الأمازيغي" في ليبيا و(دسترته)، للوصول إلى توافق يضمّ المعنيين بالمسألة الأمازيغية الليبية كافة، ويهدف المؤتمر الأمازيغي من هذه الخطوة إلى توحيد الموقف الأمازيغي، والدخول إلى الحوار الوطني بموقف متجانس تجاه مطالب الأمازيغ.[28]

وإزاء استمرار الأزمات السياسية اعتبر الأمازيغ أن أهدافهم السياسية يمكن أن تصل إلى الحكم الذاتي أو الفيدرالية، حيث تشير أدبيات الأمازيغ إلى أن تعريفهم للهوية والحقوق الأساسية يشمل ثلاثة مكونات، هي: اللغة، والإنسان، والأرض، إنّ الاعتراف باللغة الأمازيغية والهوية الأمازيغية لا يجدي في دولة يُعَدّ فيها الأمازيغ أقلية يمثلون 10٪، فلا بد من (دسترة) موارد مالية، وكذلك تمكين الأمازيغ الليبيين من تكوين الأحزاب السياسية الخاصة بهم، ولذلك لا تتوقف المطالب عند الحقوق اللغوية، ولكنها تمتد إلى المطالبة بالحكم الذاتي أو حق تقرير المصير باعتباره من الحقوق الطبيعية لسكان ليبيا الأصليين،[29] كما أن طرح الفيدرالية حلًّا لأمازيغ ليبيا هو تشكيل لأجل الحفاظ على هويتهم القومية واللغوية، وإحداث تنمية اقتصادية، أمّا أن يضعوا في الدستور اللغة الأمازيغية لغة رسمية ثانية شكلًا فقط، كما حدث في المغرب إذ جُعِلت مجرد ديكور وخربشات تحت الكتابة العربية، فهذا لن يفيد في شيء بدون سيادة على الأرض والمجال الجغرافي؛ أي ستكون قومية ليس لها أي قيمة.[30]

الأمازيغ ومشروع الدستور

خلال مشوار الفترات الانتقالية، طالب الأمازيغ بإجراء تعديلات دستورية على الإعلان الدستوري، (المادة 30)؛ لتتضمن مبدأ التوافق في التصويت على مشروع الدستور الجديد، بدلًا من نظام الأغلبية (الثلثين)، حيث يرون أن مبدأ التوافق يضمن الوصول إلى العدالة، وتشمل هذه التعديلات الإعلان الدستوري الصادر في 3 أغسطس 2011، بأن المادة (1) جاءت خالية من النصّ على حق الأمازيغ في ترسيم لغتهم في الدستور، وذلك رغم الوعود التي قطعها «المجلس الوطني الانتقالي»، كما أن المادة (30) لا تتيح للأمازيغ التعبير عن رأيهم في اسم الدولة ولغتها الرسمية، وذهبت مطالب الأمازيغ إلى أن صياغة الوثائق الدستورية تتطلب تساوي التمثيل لكل مكونات الدولة، لا تمثيلهم حسب نسبة السكان، وهذا النمط يوفّر الصيغة الوطنية، بحيث لا تنفرد به مجموعة سكانية دون غيرها.[31]

وإزاء عدّ الاستجابة لهذه المطالبة، اتجه الأمازيغ لمقاطعة المؤسسات الليبية، وكان أهمها تأكيد مقاطعة (الهيئة التأسيسية) ترشيحًا وانتخابًا، ومقاطعة انتخابات مجلس النواب، وعدم الاعتراف بشرعيتها، ويستند موقف الأمازيغ إلى أن التمثيل يُعَدّ شكليًّا، ودون تأثير في ظل غياب ضمانات للحقوق اللغوية.[32]

وقد رفضت جماعة أمازيغ ليبيا مسودة قانون انتخابات الهيئة التأسيسية لصياغة الدستور؛ اعتراضًا على ما عدّته «تمثيلًا شكليًّا» لمكونات المجتمع، وذلك قبل أن يصوّت عليه المؤتمر الوطني العام «البرلمان» في صورته النهائية، وبعد صدور القانون قرر «المجلس الأعلى لأمازيغ ليبيا» مقاطعة انتخابات الهيئة التأسيسية للجنة صياغة الدستور ترشّحًا وانتخابًا.[33]

كما اعترض أعضاء المؤتمر الوطني الليبي عن المكونات الثقافية (الطوارق، الأمازيغ، التبو) داخل المؤتمر- على محاولات عدد كبير من الأعضاء تغيير نص المادة 5 من مشروع قانون الهيئة التأسيسية لصياغة الدستور، التي تنصّ على أن المواد التي تخصّ المكونات ذات الخصوصية الثقافية يكون التصويت عليها بعد التوافق، غير أن إقرارها وفق قاعدة الأغلبية دفع الأمازيغ وغيرهم إلى إعلان المقاطعة، ولكنه فيما التزم الأمازيغ بموقفهم، شارك الطوارق والتبو في انتخابات الهيئة التأسيسية.[34]

ويرى الأمازيغ أن تعريف التوافق في إعداد مشروع الدستور بأغلبية الثلثين مضافًا إليها صوت واحد، بحسب المادة (5) من القانون- لا يحمي حقوق المكونات الثقافية: (الأمازيغ، والتبو، والطوارق)، حيث لا توجد ضمانات للاعتراف بحقوقهم الثقافية، ولذلك خلص «مجلس الأمازيغ» إلى مقاطعة انتخابات الهيئة التأسيسية.[35]

ورغم إجراء انتخابات الهيئة التأسيسية في 20 فبراير 2014، فإنها ظلت بلا إنجاز واضح، وهناك جدل بأن مقاطعة الأمازيغ تشكّل معضلة دستورية، ولعل هذا الجانب يثير إشكالية اعتراض الأمازيغ على شرعية الدستور، فمن جانب؛ يوجد ضعف في تمثيلهم (عضوين)

بينما يتشدد الإعلان الدستوري في وصف الأغلبية، ومن جانب آخر اعتبار تمثيلهم وجوبيًّا، ووفق هذه الأوضاع سوف تكون شرعية الدستور معلّقة على موافقة الأمازيغ على المشاركة في الاستفتاء على مشروع الدستور.[36] وترتبط هذه المسألة بطبيعة إدارة الحوار السياسي حول مطالب الأمازيغ في الاندماج السياسي في كيان الدولة وفق منظورهم للحقوق الدستورية في جانبها الثقافي واللغوي، ومن ثم سوف تكون مسألة تمثيل الأمازيغ في عملية إعداد الدستور تحدّيًا من التحديات السياسية.

وقد أفاد رئيس المجلس الأمازيغي أنّ رفض مطالب الأمازيغ يدفع نحو عرض مطالبهم على الدول الأوربية؛ لتوضيح أن مقاطعتهم للفترة الانتقالية كانت بسبب انحراف المسار الديمقراطي، وانهيار المؤسسات المنتخبة، كما أشار إلى أن التدخلات الدولية تعمل على خلق صراع مذهبي، وأشار بشكل خاص إلى دور السعودية في دعم المذهب المالكي على حساب المذهب الإباضي الذي يعتنقه الأمازيغ، وهذا يهدّد فكرة الاندماج الوطني في ليبيا.[37]

وخلص تقييم «مجلس الأمازيغ» إلى أن المشكلة لم تعد فقط في اختراق الإعلان الدستوري، وإنما في انقسام المؤسسات التشريعية، حيث يرى أن مشكلة ليبيا تكمن في جمود «الهيئة التأسيسية» لصياغة الدستور، ولم تتمكن من إنجاز مشروع الدستور، وهذا يحملها مسؤولية تردّي الأوضاع التي تعصف بالبلاد، ويرى «المجلس» أن هذا الوضع هو نتيجة التسرع نحو الحلول التلفيقية.[38]

ويرجع الأمازيغ انهيار المؤسسات وإخفاق التحول الديمقراطي إلى كثرة الدول المتدخلة في الشؤون الليبية، وفي الصراع على السلطة، وهذا أدّى إلى ظهور صراعات قبلية عرقية أسهمت في تأخّر ليبيا، فقد ظهر انهيار الدولة في عدم احترام قرارات المحكمة العليا، والانفلات الأمني، وتوقف التعليم، وقطاع النفط.[39]

وفي رحلة «رئيس المجلس الأمازيغي» إلى أوربا التقى برئيس المحامين في الملف الليبي لدى محكمة الجنايات الدولية، ولجنة التحقيق في قضايا الملف الليبي، حيث طلب الوفد الليبي من المحكمة أن تتسلّم سيف الإسلام القذافي؛ لعدم توافر ظروف كافية لمحاكمته في ليبيا، واستند هذا الموقف إلى عاملينِ: الأول أنّ أجهزة الدولة لا تستطيع إجراء مثل هذه المحاكمات، والثاني أن سيف القذافي يعمل على تكوين تحالف قبلي لاستعادة السلطة.[40]

وقد عدّ «المجلس الأعلى لأمازيغ ليبيا» أن استبعاد الأمم المتحدة لممثّل المجلس عن كلّ جولات الحوار الطويلة يمكن اعتباره إهدارًا لحقوق الأمازيغ في تقرير مصير الدولة الليبية، وهو ما يعني أن الحوار الذي أدارته الأمم المتحدة كان حوارًا إقصائيًّا، وخلص إلى أنه غير معني بـ«الاتفاق السياسي الليبي»، بسبب استبعاد ممثل «المجلس الأمازيغي.[41]

وعَدّ الأمازيغ أنّ صدور مشروع الدستور يستكمل مشوار التهميش في مؤسسات الدولة، وقد استخدم الأمازيغ مصطلح الشعوب الأصلية بوصفه أساسًا لحق الاعتراض على مشروعات القوانين، لا على أساس الأغلبية والأقلية، وهو مفهوم يستند إلى إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية.[42]

السلطة الانتقالية

وفرت الثورة الليبية فرصة لانبعاث الولاءات التي تعبّر عن التركيبة الاجتماعية-الثقافية، فخلال الثورة على نظام القذافي كانت الوحدة بين المقاتلين يحدّدها عاملان: العامل الديني والعامل القبلي، فقد وجدت الجماعات التي كانت تنتمي إلى تنظيمات سياسية محظورة الفرصة سانحة لقلب النظام، وشكّلت تنظيمات مسلحة، لكن بقي المحدّد القبلي هو الأهم في تحديد التضامن، وتشكيل الوعي الجمعي للّيبيين في مرحلة القضاء على نظام القذافي.[43]

ومنذ تكوين المجلس الانتقالي، بدا واضحًا تفهّم مؤسسات الدولة لمطالب الأمازيغ، وذكر ممثل المجلس الانتقالي سالم قنان أن «توصية المجلس هي أن اللغة الأمازيغية لغة وطنية»، وهو ما يمهد لوضع إطار يكرّس التعايش بين مكوّنات المجتمع الليبي، فالتعددية اللغوية لا تعني التفرقة والانقسام.

وفي ظلّ سعي الأمازيغ إلى إظهار هويتهم في المجتمع، صدر قرار سمحت فيه السلطات الانتقالية الليبية للمواطنين بقيد الأسماء الأمازيغية في السجل المدني للمواليد الجدد، باعتبارها من الحقوق الأساسية للطفل، وتعكس تعدّد الهوية الثقافية.

واتساقًا مع التوجهات العامة للدولة في المرحلة الانتقالية، أشار رئيس المؤتمر الوطني محمد المقريف إلى حق الأمازيغ الليبيين في الاعتراف بلغتهم في الدستور، فخلال أول ملتقى أمازيغي في يناير 2013 حول الاستحقاق الدستوري- اتضحت ملامح الخطاب الرسمي للدولة في أن الاعتراف بالتنوع اللغوي لا يشكل مساسًا بالوحدة الوطنية للبلاد.

ومن الملاحظ أن الجدل حول المطالب الأمازيغية انتقل إلى مرحلة تنظيم استخدام هذه الحقوق، لا إنكارها، وهنا يعد من المفترض أن ينتقل النقاش إلى التفكير في الصيغ الممكنة للاستفادة من الحقوق السياسية.

وقد ظهر الأمازيغ بوصفهم مسألة مذهبية إثنية عندما نشرت اللجنة العليا للإفتاء (الحكومة المؤقتة) فتوى بتكفير أتباع المذهب الإباضي في ليبيا، وقد عدّ «المجلس الأعلى لأمازيغ ليبيا» الفتوى بمثابة تحريض صريح على الإبادة الجماعية للأمازيغ، وانتهاكًا للمعاهدات والمواثيق الدولية، ومن خلال قراءة المحتوى الثقافي للفتوى، تبدو آثارها السياسية مثيرةً للاهتمام، حيث لا تنصرف فقط إلى إثارة صراع مذهبي، ولكنها تجعل الانقسامات السياسية أكثر حدة،

فبالنظر إلى الترابطات والتحالفات القائمة، تزيد احتمالات الصراع بين المكونات الثقافية بشكلٍ يهدّد تكامل الدولة والاندماج الوطني، فمنذ بداية الأزمة، ظهر انحياز كثيرين من جماعة التبو إلى عملية الكرامة، فيما ساند الطوارق والأمازيغ المكونات السياسية والعسكرية والمناهضة لمشروع حفتر في غرب ليبيا.[44]

وخلال الفترة الانتقالية، ظل الأمازيغ متضامنين مع الحكومات التي مرّت على طرابلس، فقد اندمجوا مع حكومة المؤتمر الوطني العام، وبعد اندلاع النزاع حول الشرعية الدستورية بين المؤتمر ومجلس النواب- انحاز الأمازيغ إلى حكومة الإنقاذ الوطني، وهي الحكومة التي تشكلت في نهاية أغسطس 2014 برئاسة عمر الحاسي ثم خليفة الغويل، غير أنها انتهت مع ظهور حكومة الوفاق الوطني.

وفي هذا السياق، شارك الأمازيغ في التحالفات العسكرية بداية من «فجر ليبيا» وانتهاء بـ«بركان الغضب»، وهي تحالفات مضادة لمحاولات خليفة حفتر في السيطرة على العاصمة طرابلس.[45]

وكان دخول الأمازيغ في تحالف «فجر ليبيا» في أغسطس 2014 وفي حكومة الوفاق في 2019، امتدادًا لموقفهم ضد عودة نظام القذافي والحكم العسكري،[46] كما أن تسمية «الجيش العربي الليبي»، استنادًا إلى الأغلبية العربية تُعبّر عن ميليشيات عرقية، وأن البديل هو جيش وطني يكون مظلّة لكل الأعراق في ليبيا.[47]

خاتمة

في سياق الوضع السياسي في ليبيا، يمكن تصنيف مسألة الأمازيغ قضايا بناء الدولة وتحديد العلاقة بين مكوّناتها الدينية والثقافية. وهذا ما يشكّل جانبًا جوهريًّا في الأزمة السياسية، خصوصًا مع إثارة النزاعات الدينية والاستبعاد الاجتماعي، فيما تحتدم الخلافات والصراعات السياسية.

ولعل المعضلة التي تواجه السياسة الليبية تكمن، بشكل أساسي في أن بناء سياسات الصراع ظلت متفوقة في الفترة الماضية على محاولات بناء السلام. ومن ثَمّ، يشكل عدم الوصول إلى إطار سياسي يستعيد مشروعية المؤسسات، ويثبط الصراعات الأيديولوجية- وضعَ البلاد أمام خياراتٍ متباينةٍ، قد لا يكون من بينها الحلّ السياسي.

وبشكل عام، يشير الوضع السياسي للأمازيغ بعد حقبة القذافي إلى ميلهم إلى الانخراط في الشؤون العامة، والخروج من العزلة الاختيارية مع استمرار تحفظهم عن المشاركة في المؤسسات بسبب الخلاف على هوية الدولة، كما وردت في الإعلان الدستوري، الذي يصف ليبيا بأنها دولة عربية، من دون إشارة إلى المكونات الأخرى.

وهناك إشكالية أخري تترتب على الانقسامات الاجتماعية في ظل وجود المعضلة الدستورية، إذ إنّ غياب القبول والرضا عن القواعد القانونية يشكل تحدّيًا أمام الاندماج الوطني؛ نظرًا للتعقيدات المتعلقة بتعريف الحقوق، ومدى تحقيقها للمواطنة وتكافؤ الفرص، وهذا ما يضفو نوعًا من القلق في النظام السياسي، وخاصة في ظل تزايد مطالب الأقليات، وضعف فاعلية الحوار السياسي، وتزايد الانقسامات المؤسسية.

ولعلّ المشكلة التي تترتب على انقطاع الأمازيغ عن النظام السياسي تكمن في حدوث فجوة سياسية، في حال انسحاب المكونات الثقافية من العملية السياسية، كما حدث في حوار «الصخيرات» بالمغرب، حيث يترتب عليه اتساع الانقسامات الاجتماعية والسياسية.

الهوامش والمراجع

1. The United Nations Development Programme, Instability and Insecurity in Libya (Tripoli: UNDP, September 2015), p 52
2. تاريخ السكان في ليبيا. 2012/6/28
http://www.doctors.ly
ويشكل الأمازيغ الناطقون باللغة الأمازيغية حوالي عشرة بالمئة من سكان ليبيا البالغ عددهم حوالي ستة ملايين نسمة، يسكن معظمهم في منطقة جبل نفوسة وزوارة وغدامس، وهناك تقديرات تشير إلى أنّ نسبة الأمازيغ بالنسبة إلى إجمالي سكان ليبيا تتراوح ما بين ٪10 و٪15، وهي تقديرات غير رسمية، حيث إن الإحصاء السكاني لا يتضمن بنودًا خاصة بالجماعات السكانية وأصولها، ووفق هذه التقديرات يظل الأمازيغ أقلية عددية، وهو ما يثير إشكالات حول كيفية تمثيلهم في مؤسسات الدولة والقدرة على التكيف مع الأوضاع الجديدة بعد الثورة.
3. مجموعة العمل الليبي، تقرير مجموعة العمل الليبي حول الأوضاع الأمازيغية في ليبيا في ظل حكم القدافي، مؤتمر زيورخ للأقليات في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا،الحوار المتمدن، العدد: 1913 – 12 / 5 / 2007.
http://www.ahewar.org
4. مو حمد أمادي، الموقف الرسمي الليبي من الأمازيغية... وجهة نظر أمازيغية، الجزيرة نت، د. ت.
https://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/a69736404-3474-d1787-f2-abc9ffbd01e9
5. المرجع السابق
6. أنطونيو موروني وكيارا باغانو، أمازيغ جبل نفوسة في مرحلة ما بعد القذافي: مقاربة تاريخية استشرافية، شؤون ليبية (تونس: تأسس المركز المغاربي للأبحاث حول ليبيا، ع2، 2016)، ص104.
7. محمد بودهان، ترسيم اللغة الأمازيغية أم ترسيم الدولة الأمازيغية؟، الحوار المتمدن- العدد: 2757، 2/ 9/ 2009.
8. الأمازيغ يحتفلون برأس السنة الأمازيغية، ويعقدون أول ملتقى حول الاستحقاق الدستوري، طرابلس، 13/01/2013
9. الأمازيغ في ليبيا يريدون حقهم في اللغة والسياسة بعد الثورة،
http://www.elaph.com/
10. أنطونيو موروني وكيارا باغانو، مرجع سابق، ص106.
11. فتحي سالم أيوزخار، أبعاد التسليم والاستلام للمجلس الأعلى لأمازيغ ليبيا، 18/ 10/ 2015.
http://www.amazighworld.org/arabic/human_rights/index_show.php?id=5061

12. أنطونيو موروني وكيارا باغانو، مرجع سابق، ص106.
13. بيان المجلس الأعلى لأمازيغ ليبيا، طرابلس: 30-7-2017.
14. المرجع السابق.
15. مصراته تستضيف وفودًا من الطوارق والتبو والأمازيغ، ليبيا المستقبل، www.libya-al-mostakbal.org/a.
16. بيان المؤتمر الوطني الأمازيغي الليبي، طرابلس، 08 / 02 / 2013.
17. عياد بقوش، ترسيم اللغات الوطنية في ليبيا، ورقة بحثية قُدِّمت إلى ملتقى الاستحقاق الدستوري لأمازيغ ليبيا، طرابلس: 14 كانون الثاني (يناير) 2013.
18. أنطونيو موروني وكيارا باغانو، مرجع سابق، ص105.
19. المرجع السابق، ص106.
20. المرجع السابق، ص106.
21. المرجع السابق، ص104.
22. علَم الأمازيغ :في السبعينيات من القرن الماضي قامت الأكاديمية الأمازيغية ((Académie berbère)) بتقديم العلَم إلى الجمعيات والمنظمات المدافعة عن حقوق الشعب الأمازيغي بشمال إفريقيا، وفي عام 1998 تبنى المؤتمر العالمي الأمازيغي العلم بمدينة تافيرا بجزر لاس بالماس بجزر الكناري، والتي تعرف وجودًا أمازيغيًّا تحت مسمّى «الكوانش»، ويتكون العلَم من ثلاثة خطوط أفقية وبنفس العرض بثلاثة ألوان: الأزرق- الأخضر- الأصفر، وفي الوسط رمز الزاي أو أزا بالأمازيغية باللون الأحمر، وكل لون يرمز إلى عنصر من بلاد تمازغا، بلاد الأمازيغ، أي شمال إفريقيا، فالأزرق يمثّل البحر الأبيض المتوسط والمحيط الأطلسي، والأخضر يمثل الطبيعة والجبال الخضراء الشمالية، والأصفر يمثل رمال الصحراء الكبرى.
أما رمز الزاي بالأبجدية الأمازيغية (تيفيناغ) فيمثل الإنسان الحر؛ أي الأمازيغي، وهو باللون الأحمر، لون الحياة، وأيضًا لون المقاومة، ويرمز بذلك العلَم الأمازيغي إلى الشعب الأمازيغي المتعايش مع طبيعة أرضه، بحسب أعضاء الحركات الأمازيغية بالمغرب والجزائر وليبيـــا وغيرها.
23. أمازيغ ليبيا ورحلة البحث عن الهوية في الدستور الجديد، مرجع سابق.
24. البيان الختامي لمؤتمر الوطني الأمازيغي الليبي، طرابلس، 08 / 02 / 2013.
25. د. رحال بوبريك، مرجع سابق
وعلي المستوى الدولي نجح التيار الأمازيغي الليبي حديث النشأة في تقديم مرشحه فتحي بنيخلف ليُنتخَب رئيسًا للمؤتمر العالمي الأمازيغي بالدورة المنعقدة في جربا بتونس 2011. وهو المؤتمر الذي يضم ممثلين عن الأمازيغ بالمغرب والجزائر وتونس وجزر الكناري والمهجر. ولقد شهد هذا المؤتمر في دورته الأخيرة رفعًا تمثيليًّا لأمازيغ ليبيا من مقعدين إلى خمسة مقاعد.
26. الأمازيغ في ليبيا يريدون حقهم في اللغة والسياسة بعد الثورة، مرجع سابق.
27. فتحي نخليفة، هل دماء الأمازيغ تُراق لتكون العربية فقط هي لغة ليبيا؟، 1 أغسطس 2013. https://www.facebook.com/
28. بيان المؤتمر الليبي الأمازيغي حول الحوار الوطني، 1 أكتوبر 2013.
29. بيان الثوار الأمازيغ داخل مجمع مليتة للغاز، 2013/10/26. https://www.youtube.com

30. جانب من الموضوعات المهمة المطروحة من المجلس الأعلى لأمازيغ ليبيا في جولته لبعض الدول الأوروبية عبر رئيس المجلس السيد إبراهيم مخلوف.
https://www.youtube.com

31. بيان المجلس الأعلى لأمازيغ ليبيا، طرابلس: 4/ 10/ 2015.

32. بيان المجلس الأعلى لأمازيغ ليبيا- التجمع الوطني التباوي- المجلس الأعلى لطوارق ليبيا، بيان الانسحاب من الهيئة التأسيسية، 2013/7/23
بيان المجلس الأعلى لأمازيغ ليبيا، طرابلس: 2014/3/18.

33. أمازيغ ليبيا ورحلة البحث عن الهوية في الدستور الجديد، مرجع سابق.

34. المرجع السابق.

35. بيان اتحاد القوى الوطنية للأصالة والانتماء والتنمية رفضًا لإقصاء أمازيغ ليبيا في الدستور الليبي القادم، 2013/7/22.
https://www.youtube.com
بيان المجلس الأعلى لأمازيغ ليبيا، تأكيد مقاطعة الهيئة وأنّها ما تزال قائمة على أسس سليمة بيان رقم2، طرابلس: 12/ 9/ 2015

36. عزة كامل المقهور: الهيئة التأسيسية لوضع دستور ليبيا المستقبل، 29 نوفمبر، 2012
http://shuoon.wordpress.com/

37. جانب من الموضوعات المهمّة المطروحة من المجلس الأعلى لأمازيغ ليبيا في جولته لبعض الدول الأوروبية عبر رئيس المجلس السيد إبراهيم مخلوف، 16/ 11/ 2014.
https://www.youtube.com/

38. بيان المجلس الأعلى لأمازيغ ليبيا، رقم (2)، مرجع سابق.

39. جانب من الموضوعات المهمّة المطروحة من المجلس الأعلى لأمازيغ ليبيا، مرجع السابق.

40. كريمة إدريسي، أمازيغ ليبيا في أوروبا لطلب الدعم: لو تورطنا في الحرب الأهلية سنتعرض لتصفية عرقية، https://hunasotak.com/. د. ت.

41. بيان المجلس الأعلى لأمازيغ ليبيا رقم (3)، بشأن الموقف من الاتفاق السياسي الليبي، طرابلس: 2015/12/22.

42. بيان المجلس الأعلى لأمازيغ ليبيا، طرابلس: 9-8-2017.

43. د. رحال بوبريك، الأقليات الإثنية في زمن الانتقال الديمقراطي، 14 فبراير 2013.
http://www.bchaib.net/

44. بيان المجلس الأعلى لأمازيغ ليبيا، في 11 يوليو 2017.

45. The United Nations Development Programme, Instability and Insecurity in Libya (Tripoli: UNDP, September 2015), p 60.

46. Mary Fitzgerald, Libya's Dangerous Divisions, Geographical Overview | Maghreb p 186

47. بيان المجلس الأعلى لأمازيغ ليبيا، طرابلس: 30-7-2017.